دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر

The role of Algerian economic diplomacy in targeting foreign direct investment

عنترة برباش*[1]

[1] جامعة قسنطينة 02 عبد الحميد مهري، الجزائر، antara.berbache@univ-constantine2.dz

تاريخ الاستلام: 2023/08/28 تاريخ القبول: 2024/01/24 تاريخ النشر: 2024/01/27

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تم اعتماد الأسلوب الوصفي لاستعراض الجوانب النظرية لكل من الدبلوماسية الاقتصادية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا تحليل نشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية على المستوى الدولي والإقليمي وإبراز دورها في الترويج للجزائر على انها وجهة مفضلة للاستثمار. خلصت هذه الدراسة الى ان الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية تسعى الى تحقيق المصالح الاقتصادية للجزائر في الخارج، من خلال الترويج لمختلف الفرص الاستثمارية والمزايا والتحفيزات التي تقدمها الجزائر في مجال الاستثمار من أجل ضمان تسهيل فعل الاستثمار.

كلمات مفتاحية: الدبلوماسية الاقتصادية، الاستثمار الأجنبي المباشر، السياسة الخارجية.

تصنيفات JEL : F21، F02، F59

Abstract:

This study aimed to highlight the role of Algerian economic diplomacy in encouraging foreign direct investment, as the descriptive method was adopted to review the theoretical aspects of each of economic diplomacy and its relationship to foreign direct investment, as well as analyzing the activity of Algerian economic diplomacy at the international and regional level and highlighting its role in promoting Algeria as a preferred destination for investment.

This study concluded that the Algerian economic diplomacy seeks to achieve the economic interests of Algeria abroad, by promoting the various investment opportunities, advantages and incentives offered by Algeria in the field of investment in order to ensure the facilitation of the act of investment.

Keywords: Economic diplomacy, Foreign direct investment, Foreign policy.

Jel Classification Codes: F21, F02, F59

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تحتل الجوانب الاقتصادية مكانة بارزة في العلاقات بين الدول وسببا رئيسيا في نشوء العلاقات الدبلوماسية وهذا ما دفع الفواعل الدولية الى الاهتمام بهذا المجال من اجل الدفاع عن المصالح الاقتصادية للبلد وتشجيع التبادل التجاري واستقطاب الاستثمارات ورؤوس الأموال. ومن هذا المنطلق تزايدت اهمية الدبلوماسية الاقتصادية كوسيلة اتصال بين الحكومات الدولية المختلفة بهدف الترويج لاقتصادياتها كوجهة مفضلة للاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا تعزيز صورتها من خلال المشاركة في المنتديات الدولية وتكثيف المساعدة في الأزمات العالمية.

تشمل الدبلوماسية الاقتصادية عددًا كبيرًا من الجهات الفاعلة، والتي تشمل الوزارات الحكومية والسفارات والقنصليات ووكالات ترويج الاستثمار. والتي تهدف إلى تسويق صورة البلد من خلال بيئة الأعمال التنافسية، الصناعات والشراكات؛ اي تسهيل توطين الاستثمارات الأجنبية.

تعتبر الديبلوماسية الاقتصادية من أولويات السياسة الخارجية الجزائرية في تحقيق الأهداف الإستراتيجية والمتمثلة أساساً في جذب الاستثمار وترقية الصادرات خارج المحروقات خدمة لبناء النموذج الاقتصادي الجديد القائم على التنويع. ولن يتاتى هذا إلا من خلال البحث عن شركاء حقيقيين وجديين ومستعدين للتعامل وفق مبدأ رابح رابح، وهذا بالتعريف بمختلف الفرص الاستثمارية والمزايا والتحفيزات التي تقدمها الجزائر في مجال الاستثمار، وكذا شرح الإجراءات التي اتخذتها الدولة والإصلاحات التي قامت بها من أجل ضمان تسهيل فعل الاستثمار.

1.1 إشكالية الدراسة

إن الجزائر بحكم تاريخها ووزنها وموقعها الجغرافي المركزي بين القارة الإفريقية والوطن العربي والبحر الأبيض المتوسط، وفي ظل ظروف عالمية غير مستقرة بتوازنات جديدة تجد نفسها ملزمة بتفعيل دبلوماسيتها الاقتصادية من اجل الترويج لصورة بلد مستقر سياسيًا وقادر على توفير مناخ أعمال مربح وجذاب، ومن هنا تبرز لنا طبيعة الإشكالية التي نطرحها في التساؤل الرئيسي الآتي:

ما هو دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر؟.

يندرج تحت هذا السؤال الرئيس التساؤلات الفرعية الآتية :

- ما هي مكانة الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية على المستوى العالمي والإقليمي؟؛

- ما واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
- ما سبل تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية للترويج للجزائر على انها وجهة مفضلة للاستثمار؟.

2.1 فرضيات الدراسة

لتسهيل الإجابة على التساؤلات المطروحة ارتأينا وضع الفرضيات الآتية:

- الدبلوماسية الاقتصادية هي دبلوماسية سياسية تعتمد على الادوات الاقتصادية؛
- الدبلوماسية الاقتصادية تعزز وتحسن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- نجاعة الآداء الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، مرهون بالقدرة على استغلال الفرص المتاحة، واحتواء التحديات المصاحبة.

3.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- دراسة العلاقة بين الدبلوماسية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر؛
- استعراض نشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية على المستوى الدولي والإقليمي وإبراز دورها في الترويج للجزائر على انها وجهة مفضلة للاستثمار؛
- تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر مع ابراز فرص الاستثمار في الجزائر في ظل قانون الاستثمار الجديد 2022.

4.1 منهج الدراسة

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة واختبار صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي، لاستعراض الجوانب النظرية لكل من الدبلوماسية الاقتصادية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر، كما تم استخدام المنهج التحليلي لتتبع تطور الاستثمار الأجنبي الوارد الى الجزائر، وكذا نشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية على المستوى الدولي والإقليمي وإبراز دورها في الترويج للجزائر على انها وجهة مفضلة للاستثمار.

5.1 الدراسات السابقة

- دراسة (صلاح الدين حمد،2015) بعنوان أثر الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية(سورية أنموذجاً)، هدفت للكشف عن أثر الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية

الاقتصادية في سوريا. حيث خلصت إلى مساهمت كل من الإعلام السوري والمغتربين السوريين في الدبلوماسية الاقتصادية، مما زاد في أعداد السياح الوافدين إلى سوريا، وتنشيط الحركة السياحية فكان لذلك آثار إيجابية في التنمية فيها.

- دراسة (نورة شرع واخرون،2020) بعنوان دور الدبلوماسية الاقتصادية في قطاع التجارة الخارجية للجزائر، هدفت الى تقييم فاعلية الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر من خلال دراسة مسار التفاوض لعقد عدة اتفاقيات خاصة في المجال الاقتصادي والتجاري، وانعكاسات هذه الاتفاقيات على قطاع التجارة الخارجية في الجزائر للفترة (2005-2017). حيث خلصت إلى أن الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر لم تأثر في رفع الصادرات خارج المحروقات.

- دراسة (Roselyn Adamba Musera،2020) بعنوان(The Role of Economic Diplomacy in Promoting Foreign Direct Investment in Africa-case study of Kenya)، هدفت الى ابراز دور الدبلوماسية الاقتصادية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في كينيا. حيث خلصت أن كينيا تشارك في العديد من المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف في النظام الدولي لجذب المستثمرين الأجانب لأن ذلك يعزز نموها الاقتصادي وتنميتها.

- دراسة (Roselyn Adamba Musera،2020) بعنوان Diplomacy Economic and Foreign Direct Investment the Role of Investment Promotion Agencies The Case of InvestPorto. هدفت الدراسة الى فهم الكيفية التي يمكن بها للدبلوماسية الاقتصادية من خلال وكالات تشجيع الاستثمار، أن تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. حيث خلصت لوجود تأثير إيجابي للدبلوماسية الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن ثم، ما فتئت الحكومات تستثمر في الدبلوماسية الاقتصادية من أجل تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومساعدة شركاتها الوطنية على المغامرة في الخارج. وبهذا المعنى، ظهرت وكالات لتشجيع الاستثمار في العديد من القطاعات وفي مساعدة المستثمرين.

2. اطار مفاهيمي للدبلوماسية الاقتصادية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر

1.2 مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية

تعد الدبلوماسية الاقتصادية شكلا جديدا من أشكال الدبلوماسية من حيث الممارسة والوجود، فقد كان ينظر اليها على انها المسار المهني الثانوي للدبلوماسية، على اعتبار ان النشاط

الاساسي للدبلوماسية يكون في المجال السياسي، فالعلاقات الاقتصادية بين الدول لاتنشأ في حالة وجود فراغ سياسي او ضعف الثقة بين الأطراف، فالعلاقات الاقتصادية ترتبط بالعلاقات السياسية. وقد ارتبطت هذه الدبلوماسية بشكل كبير بظهور المنظمات الاقتصادية الدولية مثل: صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وتداخل العلاقات وتشابكها بين مكونات المجتمع الدولي (حسين عليوي المفرجي،سارة سجاد الفتلاوي، 2021، صفحة 195).

تعرف سهى شويحنة الدبلوماسية الاقتصادية بانها:" استخدام العوامل السياسية والاقتصادية بالطرق والأساليب الدبلوماسية بغية تحقيق مكاسب سياسية، اقتصادية، اجتماعية، محليا ودوليا" (شويحنة، 2013، صفحة 11). يركز هذا التعريف على اختلاف اهداف الدبلوماسية الاقتصادية فقد تكون:

- اهداف سياسية كتحقيق مكاسب على الساحة الدولية، وإبراز ثقل الدولة في المحافل السياسية؛

- أهداف اقتصادية على مستوى محلي كدعم تطوير اقتصادها الوطني، تنميته، وتحقيق الكسب المادي؛

- أهداف اقتصادية على مستوى دولي كتطوير العلاقات الاقتصادية الدولية بدعم التجارة الدولية والاستثمار الدولي، والسعي إلى تحقيق تكتل اقتصادي؛

- أهداف اجتماعية والتي تتخذ شكل مساعدة الدول الفقيرة في تحقيق تنميتها اقتصاديا واجتماعيا، والنهوض بمستوى المعيشة.

تعرف (Jana Marková) الدبلوماسية الاقتصادية بانها:"مصطلح مرن نسبيًا وله تفسير واسع يشمل كيفية التعامل مع القضايا الاقتصادية الدولية؛ اي بشكل أساسي بما تفعله الحكومات في الاقتصاد" (Marková, 2019, p. 29). يركز هذا التعريف على ثلاثة محاور رئيسية، هي:

- تسهيل الوصول إلى الأسواق الأجنبية للشركات الوطنية؛

- جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إقليم وطني؛

- التأثير على القواعد الدولية لخدمة المصلحة الوطنية.

مما سبق يمكن إعطاء تعريف للدبلوماسية الاقتصادية على انها النشاط الذي تقوم به فواعل عمومية(وزارات، سفارات، قنصليات،....،الخ) او خاصة(وكالات ترويج الاستثمار، منتدى رؤساء

المؤسسات،....،الخ) بهدف تشجيع كل من: حركة رؤوس الأموال، الاستثمار، التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول على المستوى الثنائي او المتعدد الأطراف او الإقليمي.

2.2 مستويات الدبلوماسية الاقتصادية

تتعدد مستويات الدبلوماسية الاقتصادية طبقا لعدد الأطراف المشاركة حيث يقسمها عدد كبير من المحللين الى ثلاثة مستويات، وهي: (صالح، 2023)

أ) **الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية:** وهي من ابسط واسهل المستويات، وتمتد لكل المجالات المؤثرة على العلاقات الاقتصادية. وهو مستوى وان كان جيدا وايجابيا في مجال تعزيز العلاقات الثنائية الاقتصادية، الا انه يعطي نتائج نسبية في اطار العلاقات الاقتصادية بين الدول وهو مايبرز في حالة اختلاف المستوى الاقتصادي عندما تتعامل دولة متقدمة مع أخرى نامية او اقل نموا وهنا تميل كفة الميزان الى الدول المتقدمة نظرا للشروط التي تفرضها على الدول النامية او الأقل المتعاملة معها.

ب) **الدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية او الجماعية:** وهي اكثر تعقيدا وتشعبا من المستوى الأول، تكون معظم الحالات في اطار تجمع جغرافي إقليمي يضم غالبا الدول ذات مراكز اقتصادية غير متفاوتة بصورة كبيرة ومن شأن هذا المستوى زيادة قوة الدول الداخلة فيه.

ج) **الدبلوماسية الاقتصادية المتعددة الأطراف:** تعد مستوى اكثر تعقيدا من المستويات السابقة، ولا يسهل تحقيقها نظرا لهدفها العام الذي يتمثل في جمع عديد من الانظمة المتنوعة يفترض ان تعمل ضمن اطار واحد مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على سبيل المثال. عادة ما يظهر في هذا المستوى عديد من الخلافات سواء بين الدول المتقدمة والنامية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية.

3.2 علاقة الدبلوماسية الاقتصادية بالاستثمار الأجنبي المباشر

أجريت الأبحاث التجريبية الأولى التي تبحث في تأثير الدبلوماسية الاقتصادية على التجارة وعلى الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 1980، والتي أكدت وجود علاقة إيجابية بين التجارة (الاستثمار) والتعاون بين الدول القومية **(Moons.S.J.V, 2017, p. 05)**. بالتركيز على العلاقة بين الدبلوماسية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر ، وفقا ل(**Moons**)، هناك بالفعل صلة بين الشبكة الدبلوماسية وفعالية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. بالإضافة إلى ذلك، وجد(**Cezar**

and Escobar 2015) و(**Guiso et al 2009**) علاقة إيجابية تظهر الآثار غير المتجانسة للدبلوماسية الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر بين الاقتصادات المضيفة والمحلية، اعتمادا على القرب الثقافي بينهما **(Musera, 2020, p. 08)**.

يمكن للدبلوماسية الاقتصادية أن تكون فعالة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال:

- خلق مناخ استثمار أكثر ملاءمة من خلال تحسين البيئة التنظيمية، توفير الحوافز للمستثمرين وتعزيز التجارة؛
- بناء علاقات مع المستثمرين المحتملين وخلق فرص للتعاون؛
- تحسين صورة الدولة باعتبارها وجهة استثمار جذابة.

3. الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ودورها الدولي والاقليمي

تتبوأ الدبلوماسية الإقتصادية مكانة أساسية في السياسة الخارجية الجزائرية والتي تحكمها جملة من المبادئ و المحددات، من أهمها: (بوطوره، 2016)

- حق الشعوب في تقرير المصير؛
- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول؛
- رفض استخدام القوة والتهديد بها في التعامل مع الأزمات والنزاعات الدولية واعتماد الحلول السياسية كسبيل لحلها؛
- حق الأمم والشعوب في السيطرة على ثرواتها الوطنية؛
- التأكيد على أهمية التعاون الدولي بكل أشكاله بصورة أكثر عدلا وتكافؤا.

لقد مكنت مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية من ربط علاقات وطيدة مع مختلف دول العالم والتي مهدت لعلاقات اقتصادية ثنائية، إقليمية ومتعددة الأطراف.

1.3 تحليل نشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية على المستوى الدولي

عرفت الجزائر في الفترة الاخيرة نشاطا دبلوماسيا مكثفا في إطار التعاون الاقتصادي الدولي، مما سمح بإبرام العديد من الاتفاقات الاستراتيجية وإطلاق مشاريع هيكلية بالإضافة إلى وضع أهداف طموحة تعزز مكانة البلد على المستوى الدولي، من بين هذه النشاطات نذكر:

- على مستوى النشاط الرئاسي، قام رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، خلال فترته الرئاسية بعمل دبلوماسي جد مكثف قصد تعزيز التعاون الثنائي مع العديد من الدول الشقيقة والصديقة لا سيما في إطار الزيارات الرسمية التي أجراها إلى تونس، مصر، قطر، الكويت، تركيا وإيطاليا. كما قام خلال شهر جويلية 2023 بزيارة تاريخية قادته الى كل من فيديرالية روسيا تم فيها توقيع إعلان الشراكة الاستراتيجية المعمقة بين البلدين، وزيارة أخرى قادته الى جمهورية الصين الشعبية، التي توجت بإبرام 19 اتفاقية بقيمة 36 مليار دولار، شملت مجالات الصناعة، التكنولوجيا الحديثة، اقتصاد المعرفة، النقل والزراعة؛

- تنظيم معارض جزائرية بالخارج، من أبرزها التظاهرة الاقتصادية لمعرض المنتجات الجزائرية بالعاصمة الموريتانية " نواكشط " في طبعته الخامسة و الذي استمر من 19 إلى غاية 24 جانفي 2023؛

- تنظيم ندوات ولقاءات جزائرية بالخارج لتعزيز الدبلوماسية الاقتصادية، في هذا السياق نظمت سفارة الجزائر بإيطاليا في 25 جانفي 2023 منتدى للأعمال والاستثمار بمدينة نابولي، بالتعاون مع الاتحاد الصناعي لمدينة نابولي (**UIN**) وبالشراكة مع نادي المقاولين والصناعيين لمنطقة المتيجة(**CEIMI**) وذلك في إطار تعزيز علاقات التعاون والشراكة الاقتصادية بين الجزائر وإيطاليا خارج قطاع المحروقات، والتي شملت قطاعات: إنتاج قطع غيار السيارات، الصناعات الغذائية، الصناعة النسيجية، السياحة، الاتصالات والرقمنة. مما سمح بدراسة أكثر من 20 مشروعا استثماريا وشراكات في عدة قطاعات من خلال المقابلات الثنائية على هامش المنتدى؛

- تنظيم منتديات اقتصادية حول السوق الجزائرية، حيث قامت سفارة الجزائر ببروكسل والوكالات الإقليمية البلجيكية للتجارة الخارجية بالتعاون مع غرفة التجارة العربية-البلجيكية-اللوكسمبورجية، في 26 جانفي 2023 بتنظيم منتدى اقتصادي تمحور حول البيئة الجديدة للأعمال في الجزائر، سيما منذ المصادقة على القانون الجديد للاستثمار 2022. ما يهدف إلى إبراز الفرص المتاحة بالجزائر في مجال تطوير الطاقات المتجددة، الهيدروجين الأخضر وتدوير النفايات وتثمينها إلى جانب بحث إمكانيات وقدرات قطاع النقل متعدد الأنماط؛

- تنظيم العديد من الزيارات للوفود الرسمية ورجال الأعمال وكذا أنشطة ولقاءات ثنائية وندوات إقليمية قصد تعزيز الروابط بين الجزائر وشركائها على المستوى الدولي، مما أفضى إلى التوقيع على العديد من الاتفاقات الثنائية ومذكرات التفاهم والعقود الاقتصادية. فبالاستناد الى قاعدة بيانات

برنامج اتفاقات الاستثمار الصادرة عن الأونكتاد والخاصة برصد اتفاقيات الاستثمار الثنائية في **251**دولة حول العالم ومن بينها الجزائر، حيث عقدت حتى نهاية سنة 2022 ما مجموعه 45 اتفاقية لتحتل بذلك المرتبة 41 عالميا. الا ان مايمكن ملاحظته فيما يخص هذه الاتفاقيات، مايلي: (الصادرات، 2022، صفحة 26)

- ✓ ضعف ارتباط الجزائر في اتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمارات مع الدول الكبرى المصدرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة؛
- ✓ يبرز ضعف حصة الجزائر من اتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمارات مقارنة بدول الجوار، حيث احتلت المرتبة التاسعة عربياً من حيث عدد اتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمارات ب45 اتفاقية.

2.3 تحليل نشاط الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية على المستوى الافريقي

يدفع الفضاء الإفريقي، الجغرافي، الاقتصادي، الإجتماعي والبشري الواسع والواعد الجزائر إلى بناء توجهات دبلوماسية واقتصادية، كبلد إفريقي بموقعه الإستراتيجي الهام وبتراكماته التاريخية العديدة مع دول القارة، ولعل التحركات الدبلوماسية والأمنية الجديدة التي أصبحت تضطلع بها الجزائر على المستوى الإفريقي، تعكس هذا التوجه الجديد في علاقاتها الخارجية (تريمة، 2022، صفحة 553).

شكّل البعد الإفريقي أولوية في السياسة الخارجية الجزائرية حيث صرح رئيس الجمهورية الجزائرية عبد المجيد تبون على انه: "يجب على الجزائر أن تأخذ حصتها في كيانها الإفريقي ولا تبقى منعزلة عن القارة" (تبون، 2022). لذا تسعى الجزائر لتفعيل دبلوماسيتها الاقتصادية من أجل الاستفادة من حجم السوق الافريقية المقدر 01.2 مليار نسمة، ومبادلات تجارية بحدود 03 ترليون دولار، مع ناتج داخلي قاري اجمالي ل54 دولة يقدر ب 02.7 ترليون دولار، حيث ضاعفت الجزائر من مبادراتها في سنة 2022، من خلال التركيز على تعزيز العلاقات مع إفريقيا عبر التنفيذ الفعلي لمنطقة التبادل الحر الإفريقية وتعبئة الموارد وحشد الطاقات لاستكمال إنجاز المشاريع المهيكلة ذات الطابع الاندماجي الإقليمي والقاري، على غرار مشروع الطريق العابر للصحراء، خط أنابيب الغاز لاغوس-الجزائر، شبكة الألياف البصرية العابرة للصحراء، فضلا عن مشروع الطريق الرابط بين مدينتي تندوف الجزائرية والزويرات الموريتانية.

4. دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ابراز فرص الاستثمار في الجزائر ومتطلبات تفعيلها

تسعى الجزائر إلى توفير المناخ الجذاب للاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال إصلاحات تشريعية مهمة، مثل قوانين: النقد والصرف، المقاول الذاتي وقانون الاستثمار الجديد 2022 بمواده التحفيزية حسب نوعية المناطق والقطاعات، وإجراءات شفافة وفعالة.

1.4 تحليل تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر للفترة 2000-2022

لا شك أن واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هو انعكاس مباشر لأهم التطورات التي طرأت على مناخها الاستثماري، لذلك نسعى إلى تحليل استجابة المستثمرين الأجانب للجهود المبذولة من طرف السلطات الجزائرية في مجال تحسين مناخ الاعمال.

من خلال بيانات الشكل رقم(01) نلاحظ ان حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد سنة2001 و2002 بلغ مستوى 1196 و1065مليون دولار على الترتيب، ويرجع حصول هذا الفارق إلى تحسن الظروف الأمنية والمؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر بعد سنة2000، بالإضافة الى فتح مجالات هامة للاستثمار في قطاع المحروقات، الاتصالات، مشاريع البنى القاعدية، ومنها مشروع الاتصالات المصري(ORASCOM) الذي قدر ب737 مليون دولار وخوصصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة إسبات الهندية. لينخفض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2003 إلى مستوى 634 مليون دولار، ثم ارتفع إلى مستوى 882 مليون دولار سنة 2004 بفضل بيع الرخصة الثالثة للشركة الوطنية للاتصالات الكويتية.

عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر ارتفاع من1145 مليون دولار سنة 2005 إلى2746 مليون دولار سنة 2009، باستثناء سنة 2007 التي سجلت انخفاض، يرجع هذا التطور الملحوظ في تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى طبيعة الإجراءات التحفيزية التي اعتمدتها الدولة من جهة، ومن جهة ثانية إلى المشاريع الاستثمارية الكبرى التي أطلقتها الدولة ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو مع توافد العديد من الشركات الأجنبية، منها: (*Talisman*، *BHP*، *Lasmo*، *Burlington resources*، *Andarko*) (unctad, 2006, pp. 9-10).

بعدها شهدت الاستثمارات الأجنبية تذبذبا في السنوات المتبقية كان أبرزها الانخفاض الكبير سنة 2015 مسجلة تدفقات سلبية قدرت بـ -585 مليون دولار أمريكي، وهذا بسبب شراء الحكومة

للحصة الأجنبية في شركة جازي للاتصالات بالإضافة إلى تسجيل سحب الاستثمارات بعد صدمة النفط لسنة 2014 على اعتبار أن أغلب الاستثمارات الأجنبية تنشط في قطاع المحروقات، مما انعكس سلبا على جميع المؤشرات الاقتصادية وأعطى نظرة سلبية على مناخ الاستثمار في الجزائر.

الشكل01: " تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر للفترة (2000-2022)"

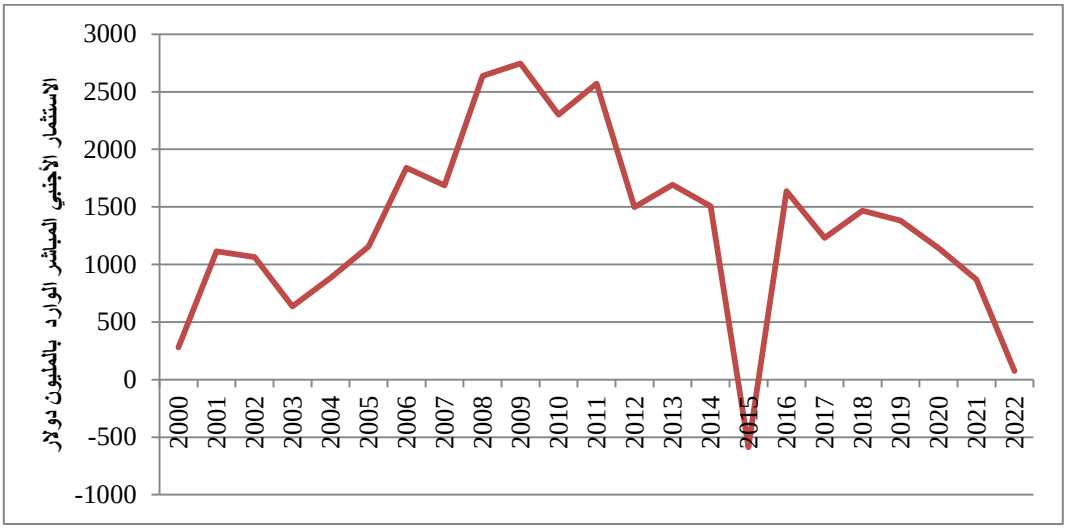

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على https://data.albankaldawli.org

شهدت سنة 2016 اصدار قانون جديد للاستثمار الذي وفر ضمانات و أعطى تحفيزات كثيرة للشريك الأجنبي مما أدى إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي بلغت1546 مليون دولار أمريكي. كما أشار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تقريره الأخير لعام 2021 عن الاستثمار في العالم، إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر سجلت انخفاضًا بنسبة 19٪ في عام 2020، لتستقر عند 1143 مليون دولار مقابل 1381 مليون دولار في عام 2019.ثم تأرجح حجم هذه التدفقات بعد ذلك إلى أن بلغ قيمة 870 مليون دولار أمريكي سنة 2021.

من أجل تعزيز تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر قامت الجزائر سنة 2022 بإصدار قانون الاستثمار الجديد 2022، والذي يلغي بعض القيود والضوابط الكابحة، مثل القاعدة الإستثمارية 51/49 في المائة، إلى جانب تبسيط الإجراءات الإدارية أمام المتعاملين .إلاّ أنّ قدوم الإستثمارات الأجنبية إلى البلاد لا يزال ضعيفاً، فحسب بيانات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(أونكتاد)،

جاءت الجزائر في ذيل ترتيب البلدان العربية الأكثر إستقبالا لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر باحتلالها المرتبة 16 من مجموع 19 بلدا.

2.4 دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ابراز فرص الاستثمار في الجزائر

تعتبر الديبلوماسية الاقتصادية من أولويات السياسة الخارجية الجزائرية، فهي تلعب دور مهم في التسويق للجزائر كوجهة إستثمار والرفع من مستوى الشراكات وإستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال البحث عن شركاء حقيقيين وجديين ومستعدين للتعامل وفق مبدأ رابح-رابح، وهذا بالتعريف بمختلف الفرص الاستثمارية والمزايا والتحفيزات التي تقدمها الجزائر في مجال الاستثمار من خلال قانون الاستثمار الجديد2022، وكذا شرح الإجراءات التي اتخذتها الدولة والإصلاحات التي قامت بها من أجل ضمان تسهيل فعل الاستثمار.

تسعى الجزائر من خلال دبلوماسيتها الاقتصادية الى الترويج للإطار الجديد للاستثمار والذي يقوم على ثلاثة مبادئ هي: حرية الاستثمار، الشفافية والمساواة (الصيدلاني، صفحة 04). وإبراز الفرص المتاحة للاستثمار بالجزائر في قطاعات: الزراعة، الصناعة، السياحة، الطاقات المتجددة والصيد والموارد المائية (الخارجية).

كما ان الاستثمار الأجنبي محمي بفضل انضمام الجزائر إلى مختلف الاتفاقيات الدولية المتعلقة بضمان وحماية الاستثمارات، وكذا التوقيع على العديد من الاتفاقات الثنائية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي. حيث نجد من بين التدابير المتعلقة بحماية الاستثمارات الأجنبية في قانون الاستثمار الجديد2022، ما يلي: (الاول، صفحة 30)

- يتلقى الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب معاملة منصفة وعادلة، فيما يخص الحقوق والواجبات المرتبطة باستثماراتهم؛
- عدم المساس بالحقوق المكتسبة في حالة تغيير الإطار القانوني؛
- حماية الملكية الصناعية(العلامات التجارية وبراءات الاختراع، التصاميم والرسومات، التسميات الأصلية و المخططات المتكاملة)؛
- حماية ضد المصادرة الإدارية؛
- تقبل كحصص خارجية، إعادة الاستثمار في الرأسمال للفوائد وأرباح الأسهم المصرح بقابليتها للتحويل؛

- إمكانية تحويل الرأسمال والمداخيل، مع مراعاة الأنظمة المعمول بها في هذا المجال؛
- إمكانية التنازل عن الممتلكات المكونة لرأسمال التقني والمتحصل عليه في إطار النظام التحفيزي؛
- تلقائية المزايا.

3.4 متطلبات تفعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التحديات الاقليمية

ان تفعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الترويج لصورة بلد مستقر سياسيًا وقادر على توفير مناخ أعمال مربح وجذاب، يتطلب العمل على جهات عدة، منها: (هادف، 2022)

- الهيئات الرسمية كممثلي الدبلوماسية الاقتصادية بالخارج، من خلال جعل السفارات مكاتب لاستقطاب الاستثمارات والترويج التجاري والاختراق الاقتصادي. حيث أصبحت المعلومة الاقتصادية لاتختلف في خطورتها واهميتها عن المعلومة السياسية فكل منهما يعزز الاخر ويمنحه القدرة والكفاءة في تحقيق أهدافه ويوسع هامش تحركه وفرصه في النجاح؛

- الهيئات الوسيطة التي تعتبر حلقة وصل بين السلطات العمومية والمتعاملين الإقتصاديين، كالغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، والوكالات الوطنية لترقية التجارة الخارجية، حيث تعملان على تنظيم التظاهرات الاقتصادية مثل المعارض والملتقيات التي تهدف خاصة إلى ترقية النشاطات الصناعية، التجارية والخدمات وتطويرها وكذا تحليل الأسواق العالمية والقيام بدراسات استطلاعية شاملة وقطاعية حول الأسواق الخارجية؛

- منظمات أرباب العمل من خلال تفعيل ما يُسمى بمجالس الأعمال الجزائرية الأجنبية، ووضع برنامج لزيارات الوفود للمؤسسات الجزائرية بالخارج وإستقبال الوفود الأجنبية بالجزائر.

تواجه الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية كغيرها من الدول العديد من التحديات في ظل وجود تكتلات وتنافس دولي في مجال جلب الاستثمارات الأجنبية أو دعم التواجد في الأسواق الدولية، وكذا الاوضاع الناتجة عن تطور النسق الدولي المتوتر في ظل الحرب الروسية-الأوكرانية. من جملة هذه التحديات، نذكر: (مزياني، 2019، صفحة 204)

- تنامي التهديدات الأمنية الجديدة (جماعات إرهابية، هجرة غير شرعية، التطرف، الجريمة المنظمة) على الحدود الجزائرية في كل من تونس ومالي وليبيا؛

- غلق الحدود بفعل تنامي التهديدات الأمنية السابقة وهو ما يتعارض مع مقاربة اقتصادية نشطة للجزائر في إفريقيا؛

- الجهل بفرص الاستثمار ومناخ الأعمال في الجزائر خاصة من طرف الأفارقة؛

- منافسة قوى إفريقية أخرى للجزائر في مجال الاستثمار وخاصة في مجال الخدمات (عدم وجود بنوك جزائرية في إفريقيا).

5. خاتمة:

ركزت هذه الدراسة على دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. حيث خلصت الى مجموعة من النتائج كما تم تقديم توصيات.

1.5 نتائج الدراسة

- أن الدبلوماسية الاقتصادية ذات مستويات متعددة، تختلف حسب طبيعة وأهداف الدولة والتحديات التي تواجهها والمصالح الاقتصادية التي تسعى إليها، فنجد: الثنائية، الإقليمية، متعددة الأطراف؛

- أن الاضطرابات السياسية والامنية كانت واحدة من العوامل التي أثرت سلبًا على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، فالمستثمرين الأجانب يأخذون في الاعتبار الاستقرار السياسي والمخاطر عند اتخاذ قرارات الاستثمار؛

- تمكنت الدبلوماسية الجزائرية منذ سنة 1999 من كسر العزلة الدولية التي كانت مفروضة عليها خلال العشرية السوداء، وتمكنت تدريجيا من استعادة مكانتها دبلوماسيا على الصعيد الإقليمي والعالمي؛

- أن مناخ الاستثمار في الجزائر مازال غير مستقطب للاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة العديد من العوامل، منها: مشكل غياب الحوكمة، البطء في الإصلاحات الاقتصادية خاصة المالية والمصرفية، مشكل العقار الصناعي، مشكل القطاع الموازي، الرشوة والفساد المتنامي، ضعف البنية التحتية، ونظام العدالة غير الفعّال،...،إلخ؛

- يعكس قانون الاستثمار الجديد2022 رغبة قوية للسلطات الجزائرية في تحرير فعل الاستثمار بشكل كامل، من خلال اللامركزية في معالجة قرارات الاستثمار، تلقائية المزايا التي يمنحها القانون، وجود ضمانات للمستثمر من حيث دخول السوق، شروط التأسيس والشفافية؛

- تخضع الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية لمبادئ السياسة الخارجية فهي ذات طابع برغماتي تسعى الى تحقيق مصالح الجزائر في الخارج؛

- يشكّل البعد الإفريقي أولوية في السياسة الخارجية الجزائرية. لذا تسعى الجزائر لتفعيل دبلوماسيتها الاقتصادية من أجل تعزيز العلاقات مع إفريقيا عبر التنفيذ الفعلي لمجموعة من المشاريع على غرار مشروع الطريق العابر للصحراء، وخط أنابيب الغاز لاغوس-الجزائر، وشبكة الألياف البصرية العابرة للصحراء، فضلا عن مشروع الطريق الرابط بين مدينتي تندوف الجزائرية والزويرات الموريتانية؛

- تسعى الجزائر من خلال دبلوماسيتها الاقتصادية الى الترويج لمختلف الفرص الاستثمارية والمزايا والتحفيزات التي تقدمها الجزائر في مجال الاستثمار من خلال قانون الاستثمار الجديد2022، وكذا شرح الإجراءات التي اتخذتها الدولة والإصلاحات التي قامت بها من أجل ضمان تسهيل فعل الاستثمار.

2.5 توصيات الدراسة

ان تفعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر يستلزم تجنيد كافة الطاقات الوطنية من أجل الترويج لصورة بلد مستقر سياسيًا وقادر على توفير مناخ أعمال مربح وجذاب. ومن اجل هذا نقدم التوصيات الاتية:

- تعزيز القيم الديمقراطية، سيادة القانون، الانتخابات العادلة والقضاء على أعمال الفساد في المجتمع من خلال وضع أنظمة حوكمة جيدة يمكن أن تعكس صورة جيدة للبلاد على المستوى العالمي؛

- تحسين تصنيف مناخ الاعمال للجزائر والذي يعتبر شهادة دولية تؤكد تحسن الوضع الاقتصادي والمالي، بالإضافة إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي مصحوبًا بتوقعات الأداء ومستقبل الدولة؛

- على الجزائر أن تعزّز علاقاتها الاقتصادية بمحيطها المغاربي، المتوسطي، العربي والأفريقي وفتح قنوات اتصال تعزز من نفوذها الأقليمي عبر تطوير الصلات التي تعد من بين أدوات الدبلوماسية الاقتصادية الفعالة، سواءً عبر الروابط الدينية أو دور الجالية الجزائرية بالخارج لترويج المنتجات وفتح مجال الاستثمار، والاعتماد على الدور السياسي والمحوري في عمليات المصالحة وإرساء السلم الدولي؛

- بما أن الدبلوماسية الاقتصادية أصبحت تشترك فيها قطاعات وهيئات لم تكن موجودة سابقا كالإعلام والقطاع الخاص وغيرها، فيجب رفع كفاءة عمل العناصر الجديدة، من خلال عقد السفراء لقاءات مع وكالات ترويج الاستثمارات، الصحف الاقتصادية العالمية وربط علاقات بالأوساط المالية والجهات الاقتصادية الفعالة لتسويق مناخ الأعمال للمتعاملين الاقتصاديين الدوليين.

6. قائمة المراجع:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2022). مناخ الاستثمار في الدول العربية 2022.
- حسين عليوي المفرجي،سارة سجاد الفتلاوي. (2021). الدبلوماسية الاقتصادية ودورها في إدارة الأزمة. *journal of kufa studies center*، العراق، 1(62)، 195.
- سهى شويحنة. (2013). الدبلوماسية الاقتصادية. (رسالة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد الدولي ،كلية الحقوق) جامعة حلب.
- صورية تريمة. (2022). البعد الإستراتيجي للدبلوماسية الاقتصادية في تفعيل العلاقات الجزائرية- الإفريقية. مجلة الناقد للدراسات السياسية، 06(02).
- فيروز مزياني. (2019). الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الاقليمية. المجلة الجزائرية للامن والتنمية، 15.
- ماجد علي صالح. (جانفي, 2023). الدبلوماسية الاقتصادية والفرق بينها وبين بعض المفاهيم المشابهة لها. (اكاديمية ناصر العليا للدراسات العسكرية) الامن القومي والاستراتيجية، 121-122.
- مصالح الوزير الاول. جواز المستثمر. الجزائر.

https://premier-ministre.gov.dz/ar/category/%D8%AC%D9%88% (consulté le 16/08/2023)

- مصطفى بوطوره. (29 06, 2016). دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمات الإقليمية والدولية وحماية الوطن من تداعياتها السلبية. الجزائر.

https://www.sawtalahrar.dz(consulté le 17/08/2023)

- وزارة الشؤون الخارجية و الجالية الوطنية بالخارج. فرص الإستثمار. الجزائر.

https://www.mfa.gov.dz/ar/economic-diplomacy/invest-in-lgeria/investment-opportunities(consulté le 18/08/2023)

- وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني. القانون الجديد المتعلق بالاستثمار 2022. الجزائر.

https://www.industrie.gov.dz/soutien-invest(consulté le 16/08/2023)

- عبد الرحمان هادف. (22 05, 2022). القطاعات الخلاقة للثروة مطالبة بإستقطاب الإستثمارات الأجنبية. (المصدر الاقتصادي) . الجزائر.

https://www.elmasdaronline.dz/news/national/2022/05/24/3-(consulté le 20/08/2023)

- عبد المجيد تبون. (31 07, 2022). الجزائر تسعى للظفر بحصتها في فضائها الإفريقي. (وكالة الانباء الجزائرية). الجزائر.

https://www.aps.dz/ar/monde/129942-2022-07-31 (consulté le 20/08/2023)

- Marková, J. (2019). **The importance of economic diplomacy in the further development of the EU**. International Journal of Public Administration, Management and Economic Development.
- Moons.S.J.V. (2017, 07 14). **Heterogeneous effects of economic diplomacy: instruments, determinants and developments**. (I. I. University, Ed.) Retrieved 08 16, 2023, from https://repub.eur.nl/pub/100817
- Musera, R. A. (2020). **Diplomacy Economic and Foreign Direct Investment the Role of Investment Promotion Agencies The Case of InvestPorto**. Portugal: Faculdade de Economia da Universidade do Porto.
- unctad. (2006). **Examen de la politique de l'investissement Algérie**. New York: Nations Unies.